

وفرة و ندرة الموارد الطبيعية، ترسخ الأنظمة أو النخبة الفاسدة، تزايد حدة الصراع في المجتمع.

“Abundance and scarcity of natural resources, corrupt regimes or elites, deepening conflict in society”

معمر محمد رضا¹ مختاري فيصل².

تاريخ الاستلام: 29/12/2018 تاريخ قبول النشر: 20/03/2019

الملخص:

تشير دراسة العلاقة ومقارنة الأدلة في هذا المجال من خلال هذا العمل أن وفرة الموارد الطبيعية لها تأثير غير مباشر على تزايد الصراع في عديد من الدول و هذا الأخير هو احد الآثار الناتجة عن الوقوع بما يعرف بنقمة الموارد، والذي يؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال عدة قنوات. أما بالنسبة أنها تساعد على خلق وإدامة الأنظمة السياسية الاستبدادية، فهي محل جدل كبير في أدبيات الاقتصاد السياسي، بين مؤيد (تشكل مصدر خارجي لاستيلاء المباشرة على الإيجارات) ومعارض (العديد من المواصفات تشير النتائج إلى نعمة الموارد)، أما العلاقة بين ندرة الموارد والصراع تشير النتائج إلى وجود علاقة أكثر تعقيدا.

الكلمات المفتاحية: وفرة وندرة الموارد، تزايد حدة الصراع، نقمة الموارد، النمو الاقتصادي، الاستبداد.

Abstract:

study of relation and comparison on this field, through this work indicate that the abundance of natural resources indirectly effect conflicts in many countries because the conflict in a consequence of what in called the curse of resource, it affects the economic activity through several channels. As of abundance of natural resources helps create and perpetuate is very political in ethics of economics. But the abundance of this resource create a dictatorial states (it Constitutes in an external factor to take the rent). Their adversaries (think that natural resources are a blessing and not curse), Result of this study show that there is a complex relation between scarcity of resources and conflict.

Key words: abundance and scarcity of resources, the increasing intensity of the conflict, a curse of resources, economic growth, tyranny.

Résumé:

A traverse les etudes, faits dans le contexte de la relation et comparaison des arguments, l'excès des ressources naturelles a une influence indirect sur le conflit dans plusieurs pays. Cette dernière constitue est le résultat de ce qu'on appelle en économie Malédiction des ressources. le conflit dans le domaine de l'activité économique se manifeste sous plusieurs aspects dans le cadre de l'aspect politique l'excès des ressources naturelles n'éternise pas toujours, les systèmes politiques totalitaires.

Mais la relation, entre l'absence des ressources naturelles, et le conflit, dans le cadre de l'activité économique, débouche sur la complexité des relations.

Mots-clés: l'abondance et la rareté des ressources, l'intensité croissante du conflit, la malédiction des ressources, la croissance économique, la tyrannie.

¹ الجزائر سنة سادسة دكتوراه اقتصاد وتسيير عمومي redha_mohamed@hotmail.fr جامعة معسكر

مسئول دكتوراه اقتصاد وتسيير عمومي. مدير مخبر البحث: تسيير جماعات المحلية و التنمية المحلية. جامعة معسكر ² الجزائر

المقدمة:

كثيراً ما يُنظر لوفرة للموارد الطبيعية مثل النفط والغاز على أنهما أداتان من أدوات الصراع، وأنها تنشئ الطابع المركزي وتؤخر التغيير السياسي وترسخ الأنظمة والنخب الفاسدة. وتعتبر هذه العلاقة السببية بين الاعتماد الموارد الطبيعية والتسلط واسعة النفاذ. وهذا يشمل مجموعة كبيرة من دراسات، لكن هناك جدل كبير في أدبيات الاقتصاد السياسي فمنهم من يرى أن الاعتماد الاقتصادي والمالي على البترول والغاز الطبيعي والمعادن تساعد على خلق وإدامة الأنظمة السياسية الاستبدادية. ومنهم من يعارض ذلك تماماً فيشير في الواقع، إلى العديد من النتائج الجيدة، وآخرون يرون أن حدوث ذلك مرتبط بظروف معينة مسبقاً، هذا من جهة. من جهة أخرى جذبت الموارد الطبيعية في العقود الماضية اهتماماً كبيراً كمصدر للصراع. وفقاً للمقالات النظرية ذات الصلة، اعتبر بعض الباحثين أن ندرة الموارد الطبيعية المتجددة تؤدي حتماً إلى العنف في بلدان الجنوب العالمي. كما يفترض العديد من الباحثين (المالتوسيين الجدد)، أن زيادة ندرة وتناقص فرص الحصول على الموارد يزيد من الإحباط، وهذا بدوره يخلق الشكاوي ضد الدولة، ويضعف المجتمع المدني، ويؤدي إلى فرص للتمرد. وقد حاول آخرون أن يظهروا أنه ليس ندرة، ولكن وفرة الموارد الطبيعية التي تخلق مشاكل (Kromancher, 2008)، لذا نود البحث في الإشكال التالي:

ما هي العلاقة التي تربط وفرة و ندرة الموارد الطبيعية، بالاستبداد وتزايد حدة الصراع في المجتمع؟

لمعالجة هذا الإشكال قسمنا العمل إلى ثلاث أقسام، في ما يخص القسم الأول العلاقة بين وفرة وندرة الموارد مع تزايد الصراع أما القسم الثاني تناولنا فيه العلاقة بين وفرة الموارد وترسخ النخب أو الأنظمة الفاسدة والقسم الأخير أثر الصراعات على اقتصاد هذه البلدان.

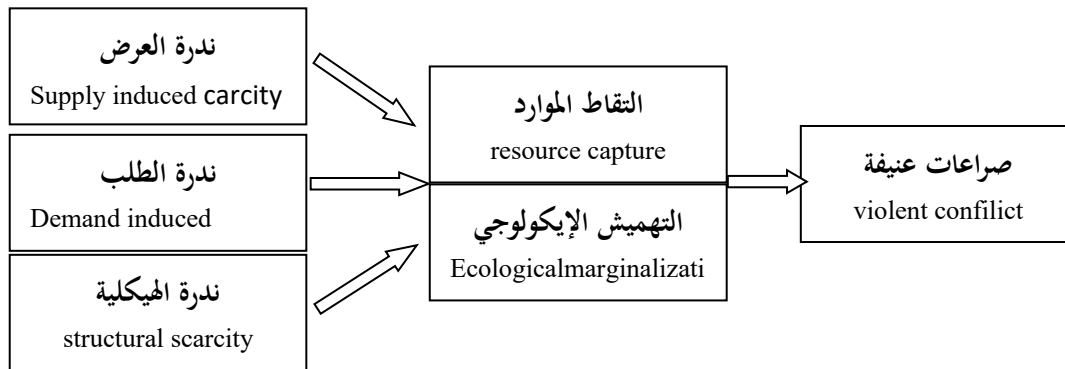
1. وفرة وندرة الموارد، تزايد الصراع: حجج وأثار

ركزت العلاقة بين الموارد الطبيعية والصراعات تقليدياً على النضال من أجل الموارد الطبيعية الشحيحة، مثل نقص المياه العذبة أو الغذاء أو الأراضي أو الطاقة. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت وفرة الموارد الطبيعية تعتبر عاملاً مساوياً أو أكثر أهمية، لاسيما في العنف داخل الدول. فالثروة الطبيعية المفرطة تؤدي إلى بطء النمو، والبحث عن الإيجارات، والفساد في الحكومة، ونهب المتمردين، وكلها يمكن أن تولد صراعات عنيفة داخلية أو خارجية. وعلى الرغم من أن هاتين المدرستين قد أدتا إلى حياة منفصلة، أو تم طرحهما على أنهما متعارضتان، فإنهما يشتركان في القلق إزاء الآثار المترتبة على العوامل البيئية في الأمن البشري والاهتمام بتأثير قضايا التوزيع في الصراع (Gleditsch, N. P. 2004)¹. إذا كيف يحدث ذلك:

يقول الأكاديميون والمتخصصون في السياسة من مدرسة فكرية واحدة أن ندرة الموارد تدفع الصراع من خلال التظلم؛ و تزيد خيبة أمل المواطنين من قادة الدولة، وهذا الخيب يمكن أن يتحول إلى تظلم الذي بدوره يؤدي إلى صراع عنيف. في حين أن ندرة الموارد غالباً ما تكون مصدراً للنزاع، يقول هومر-ديكسون أنها يمكن أن تتحول أحياناً إلى منفعة للدولة من خلال تشجيع الابتكار (الطاقة البديلة)، والمساءلة الحكومية (الضرائب المطلوبة بدلاً من المال من مبيعات الموارد)، والاستثمار الإنسان في رأس المال. وفقاً لمدرسة التظلم، "ندرة الموارد المتجددة تؤدي إلى الصراع وعدم الاستقرار. غير أن الآليات التي يحدث بها هذا الأمر معقدة، وندرة البيئة تنتج أساساً الصراع عن طريق توليد آثار اجتماعية مثل الفقر والهجرة" (Robin S. 2005)². يرى مؤيدو هذا الرأي أن ندرة الموارد قد تكون سبباً أساسياً للعنف، حيث أنها تشكل مؤشراً على ضعف رأس المال الاجتماعي. بسبب عدم قدرته في إيجاد حلول مبتكرة لندرة الموارد الذي يؤدي إلى ضعف رأس المال الاجتماعي الإجمالي، مما يترجم إلى مؤسسات الدولة الضعيفة والذي هو بمثابة مؤشر لإمكانية الصراع العنيف (Gendron, R., & Hoffman, E. 2009)³. وتماشياً مع منطق مالتوسيين الجدد، يفترضون العديد من الباحثين

(Homer-Dixon, 1994, 1999; Ba chler et al., 1996) أن زيادة ندرة، وتناقص فرص الحصول على الموارد المتجددة يزيد من الإحباط، وهذا بدوره يخلق الشكاوي ضد الدولة، ويضعف المجتمع المدني، ويؤدي إلى فرص للتمرد (Koubi, V., Homer-Dixon, 2014) (Spilker, G., Böhmelt, T., & Bernauer, T. 2014)،⁴ ليس هذا فقط بل توص كل من (Homer-Dixon, 1999) و (Barbier, E., & Homer-Dixon, 1996) أنه يمنع توليد الإبداع، كما تشير حجتهم إلى أن ندرة الموارد تشكل عائقا ومن ثم يشكل عقبة أمام خلق الظروف الاجتماعية تفضي إلى الازدهار والسلام (Tamas, P. 2003).⁵ وأنها أكثر عرضة لإثارة الصراع الداخلي من الحرب بين الدول. و أن النخب قد يسيئون استخدام سلطتهم للوصول إلى الموارد في حالات الندرة. و عن طريق التلاعب الدولة بالسياسات لصالحهم، يمكن أن النخب تحد من الوصول إلى الموارد، وبالتالي المساهمة في الصراع (Koubi, V., Spilker, G., Böhmelt, T., & Bernauer, T. 2014)،⁶ ويحدد (Homer-Dixon, 1999) ثلاثة أنواع من ندرة البيئة: (1) ندرة العرض، أي انخفاض توافر الموارد المتجددة بسبب الاستهلاك والتدهور التي تتطور بشكل أسرع من عمليات التجديد؛ (2) ندرة الطلب، وهي نتيجة للنمو السكاني و / أو زيادة الاستهلاك للفرد؛ و (3) ندرة هيكلية ناجمة عن توزيع غير متكافئ للوصول إلى الموارد الطبيعية. وتتفاعل هذه المكونات الثلاثة وتعزز بعضها البعض، مما يؤدي إلى عمليتين اجتماعيتين تسمى "التقاط الموارد" و "التهميش الإيكولوجي". ويحدث الأول عندما يؤدي استنفاد الموارد والنمو السكاني إلى عدم المساواة في الحصول على الموارد. وفي مثل هذه الحالات، تسعى نخب الدولة القوية، التي تحاول تأمين الموارد التي قد تصبح شحيحة في المستقبل، إلى التلاعب بسياسات بلد ما لصالحها. وهذا يضعف الاستجابات المؤسسية للمظالم الاجتماعية ويزيد من خطر نشوب صراعات عنيفة. وتحدث العملية الأخيرة عندما يؤثر عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والنمو السكاني على تدهور الموارد واستنزافها. وهي في الواقع "ليست طبيعية" ولكنها ناتجة عن عدم الإنصاف في الترتيبات المؤسسية التي تحكم التوزيع والذي يؤدي إلى تفاوتات كبيرة في الحصول على الموارد (Amber, H. Lyla, M. 2015)،⁷ وفي ظل هذه الظروف، قد تهاجر الجماعات التي تواجه ندرة الموارد إلى مناطق شديدة من الناحية الإيكولوجية. وهذا يزيد من خطر العنف بين المواطنين. ويلخص الشكل رقم (01) هذه الآليات والذي يمثل النموذج الأساسي لحجج مالتوسين الجدد للصراع البيئي.

شكل 1: الندرة والصراع العنيف

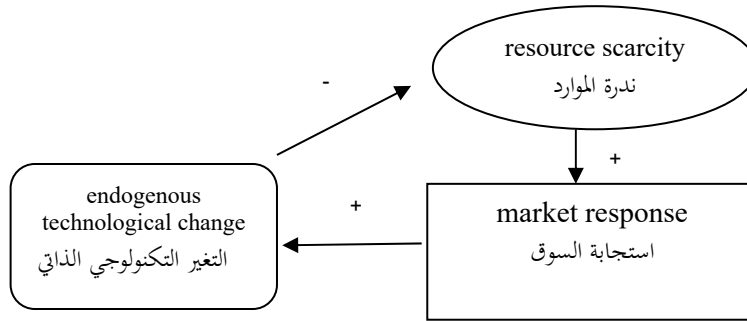


Source : Bernauer, T., Böhmelt, T., & Koubi, V. (2012). Environmental changes and violent conflict. *Environmental Research Letters*, 7(1), 015601.,p02.

ومن المفارقات أن المجموعات الأكثر تأثرا بالندرة الإيكولوجية هي الأقل قدرة على الابتكار، وأشار ديكسون في مواجهة وجهة نظر مالتوسيان أن تحديات ندرة في العالم ككل، وأنها تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة القائم بالفعل على الصعيد الدولي داخل

المجتمعات. ونتيجة لذلك، لا يتوقع حدوث صراع عالمي. بدلا من ذلك، السبب الرئيسي يجب أن يكون القلق من الصراعات العنيفة داخل الدول (Klem, B. 2003).⁸ ويبين الشكلين رقم (02) م (03) التباين بين وجهات النظر من عملية الابتكار المقترحة من قبل هوميروس-ديكسون لنظرية النمو الذاتية. و وفقا للشكل (02)، فإن الاستجابات السوق لندرة الموارد الطبيعية تؤدي تلقائيا إلى إحداث تغيير تكنولوجي داخلي والتي تؤدي إلى حفظ الموارد وبالتالي إلى تحسين الندرة. ومع ذلك، يفترض هذا الرأي أن السياسات الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية مستقرة موجودة لتسهيل الابتكار الذاتية. وقد لا يكون هذا الافتراض صالحا للعديد من الاقتصادات الفقيرة.

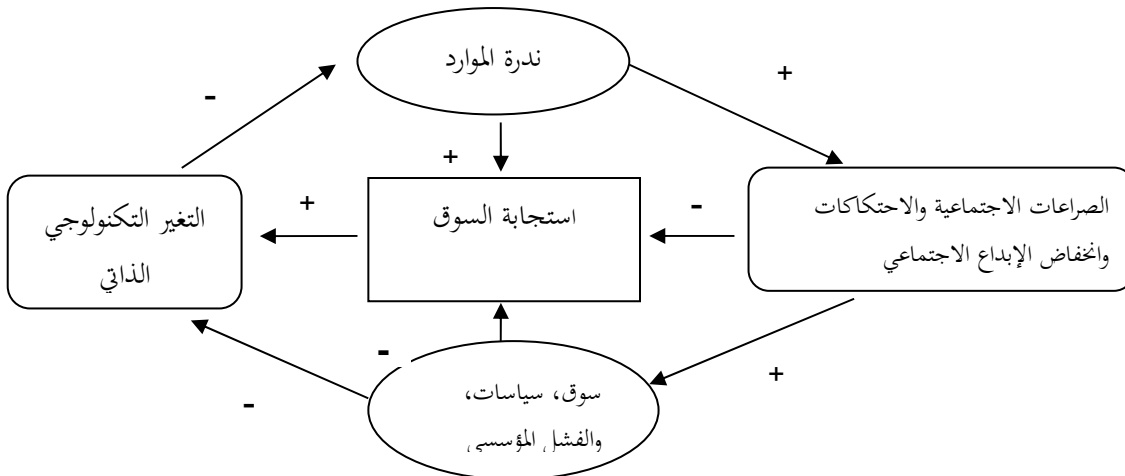
شكل 2: التغير التكنولوجي الذاتي، وندرة الموارد: النظرة التقليدية.



SOURCE : Barbier, E., & Homer-Dixon, T. F. (1996, April). Resource scarcity, institutional adaptation, and technical innovation: can poor countries attain endogenous growth?. Project on Environment, Population and Security, p04.

وفقا لوجهة نظر بديلة على أساس تحليل هوميروس ديكسون الشكل رقم (03)، بعض الفقراء ندرة الموارد في البلدان نفسها تساهم في عدم استقرار البيئة الاجتماعية والسياسية المحلية. وتؤدي إلى تفاقم الاحتكاك الاجتماعي والصراع، مما يؤدي إلى نقص في الإبداع الاجتماعي. هذا النقص يديم السياسة، والفشل المؤسسي. والذي يعمل على حصر عملية الابتكار، عن طريق تعطيل قدرة الاقتصادات الفقيرة على توليد رأس مال بشري كاف وبناء قدرات البحث والتطوير، واستغلال المعارف التكنولوجية المتاحة محليا ودوليا، وإنتاج ونشر التكنولوجيات الجديدة في جميع أنحاء العالم الاقتصاد.

شكل 3: التغير التكنولوجي الذاتي، وندرة الموارد: النظرة البديلة.



Source : Barbier, E., & Homer-Dixon, T. F. (1996, April). op-cit, p05.

أي أن ندرة الموارد غالبا ما تدفع السوق الداخلية والاستجابات التكنولوجية، فإنه يمكن أيضا أن تعطل البيئة الاجتماعية والسياسية المستقرة اللازمة لتحديث هذه الردود تلقائيا. ويتجلى هذا الرأي في أمثلة بنغلاديش وهايتي (Barbier, E., & Homer-Dixon, T. F. 1996). ويرى كل من (Gendron, R., & Hoffman, E. 2009) أن ندرة الموارد تخلق آثارا متعددة على الصراعات. ويمكن أن يزيد من احتمال أن يصبح الصراع اللاعنفي عنفا، وأن يؤدي إلى إعادة تحريك العنف في نزاع سبق حله، كما يمكن استخدام ندرة الموارد كمؤشر للمساعدة في تقديم تحذيرات بأن الصراع اللاعنفي من المرجح أن يصبح عنيفا.¹⁰ أي هناك دائما خطر العودة إلى الصراع وفقدان إعادة بناء الهياكل (Dorosh, P. A., & Babu, S. C. 2017).¹¹ لكن المؤمنين بالوفرة أو "المتفائلين للموارد، resource optimists" لا يشاطرون الرأي مالتوسيين الجدد. على الرغم من أنهم يقرون بأن ندرة الموارد قد وضعت الرفاه البشري في خطر، يدعي المؤمنون بالوفرة أن البشر قادرون على التكيف مع ندرة الموارد من خلال آليات السوق، والابتكارات التكنولوجية، والمؤسسات الاجتماعية لتخصيص الموارد، أو أي مزيج منها (Lomborg, 2001). في السياق نفسه، انتقدوا حججهم، بأنهم يجهلون العوامل الاقتصادية (النمو مثلا) والاجتماعية والسياسية (مثل المؤسسات). على سبيل المثال (Gleditsch, 1998; Theisen, 2008)، يشيرون إلى مختلف الآليات السببية و أن ندرة هي مجرد عامل واحد للعديد من العوامل في مجمل العلاقة بين الموارد الطبيعية والصراعات. حتى في حالات الندرة الحادة للموارد لا يظهر الصراع ليكون تلقائي. وفي حالة حدوث نزاع، ندرة الموارد من غير المرجح أن تكون السبب الرئيسي، كما تبين الأبحاث الحديثة (Gartzke, 2012; Koubi et al., 2012; Buhaug, 2010). أن العوامل الاقتصادية والسياسية هي أكثر العوامل الهامة من ندرة الموارد في الصراع.¹² ليس هذا فقط بل انتقدوهم، بأنه لا توجد أدلة تدعم مختلف المواقف بشأن ندرة الموارد كمصدر للاقتصاد الإيكولوجي، والعنف، ولا للحجة التي تقترح أن ندرة الموارد الطبيعية تعيق بطريقة أو بأخرى إنتاج براعة الإنسان. على سبيل المثال يقول:

(Hough & Ellingsen. 1998) من الصعب الحكم على ما إذا كانت السياسات المتقلبة تخلق التظلم و ما إذا كان التدهور البيئي والندرة يسببن نزاعا.¹³ ويتفق (Klare (2001 مع النقاد بأن عوامل متعددة هي المسؤولة عن الصراع، وأن وفرة الموارد وندرة الموارد تعملان ببساطة على إثارة العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة. والنتيجة ليست مباشرة (Hamilton, A. 2003).¹⁴ ومنذ الحرب العالمية الثانية، تشير التقديرات إلى أن هناك أكثر من 150 حربا. ومن بين هذه الحالات، كان عدد قليل نسبيا من الصراعات بين البلدان؛ معظمها - حوالي 80 بالمائة - كانت حروب أهلية في البلدان النامية. وقد درس واضعو السياسات والدارسون لهذه الصراعات عن كثب محاولة فهم سبب حدوث العنف وكيفية منع نشوب الصراعات في المستقبل، واتفقوا على أن جذور الصراعات معقدة، وأن العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والتاريخية معا تؤدي إلى فشل الدول.¹⁵ وأن الموارد قد تكون واحدة منها وهي الوسائل التي يتجلى من خلالها الصراع، ولكن لا ينبغي النظر إليها على أنها السبب الأساسي (Klem, B. 2003).¹⁶ وقد لعبت الانتقادات دور في إبراز أن الموارد البشرية يمكن أن تتعاون لإدارة الندرة وأن مشاكل ندرة ترتبط أكثر مع المؤسسات أو عدم وجودها، وليس مع كميات المطلقة والأرقام (Amber, H. Lyla, M. 2015).¹⁷ وقد تؤدي الندرة إلى نزاع، ولكنها قد تؤدي أيضا إلى التعاون. وقد تم إثبات كلا الرأيين مع البحث. والعوامل التي تحدد أي من هذه النتائج غامضة إلى حد ما.¹⁸ ونجد من فرق بين نوع الموارد، فيما يتعلق بالصراع: تحليلات تجريبية في هذا السياق تشير إلى أن الدول تميل إلى التعاون بدلا من الصراع على موارد المياه المشتركة. بينما العديد لا يستبعدون تماما الصراع على الموارد المائية الشحيحة، ووجدوا أنه يتحقق ذلك في شكل النزاعات والتوترات السياسية، ولكن ليس في شكل القتال المسلح أو حتى "حروب المياه".¹⁹ تاريخيا، لم يتم حروب من هذا الشكل (Oisd, 2005)

(. لكن التوترات المحلية والعنف المحلي وزيادة التوترات الإقليمية يمكن أن تحدث حول قضايا المياه، ومن المرجح أن تستمر في الزيادة لأن " المنافسة على المياه موجودة على جميع المستويات ومن المتوقع أن تزداد مع الطلب على المياه في جميع البلدان تقريبا.²⁰ وتكون ندرة المياه مشكلة حادة في كثير من الحالات، عندما يكون هناك نهر مشترك فيعمل على زيادة احتمال العنف أو النزاعات المسلحة بين الدول المتنافسة (Toset, Gleditsch and Hegre, 2000) حيث تعتبر المياه ضرورية لبقاء الدول وإمكانية الوصول إليها لها آثار إستراتيجية محددة (Gleick 1993, Lowi 1995, Serageldin 1996). على سبيل المثال، حالة الشرق الأوسط، هناك ندرة حادة مما يؤدي إلى مشكلة فورية، حيث تعتمد الدول اعتمادا كبيرا على مصدر محدود جدا وهو المياه للاستخدام الصناعي والزراعي والشخصي. فالخطة التركية لتوسيع برنامجها غاب (أيضا المعروف باسم مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول) تسبب في زيادة وإثارة العداوات القائمة بين تركيا وسوريا والعراق (Hamilton, A. 2003).²¹ وترتبط صراعات المياه بطائفة واسعة من التوترات الاجتماعية والسياسية الأخرى، مثل النزاعات الحدودية أو المشاريع الضخمة مثل السدود والخزانات، أو المشاكل البيئية، أو الهوية السياسية (Pal, T. 2003).²² غير أن النتائج المستخلصة من دراسات كثيرة التي أجريت على نطاق واسع، تشير بقوة إلى أنه ينبغي أن نكون حذرين في استخلاص الاستنتاجات العامة. و أن التغيرات البيئية قد تؤدي، في ظل ظروف محددة، إلى زيادة خطر نشوب صراعات عنيفة، ولكن ليس بالضرورة بطريقة منهجية ودون قيد أو شرط. ومن ثم، لا يوجد حتى الآن أي توافق علمي في الآراء بشأن أثر التغيرات البيئية على الصراع العنيف. وأن آثار التغيرات البيئية على الصراع العنيف من المرجح أن تتوقف على مجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدد قدرة التكيف. ويرى المؤلفون أن أهم الآثار غير المباشرة من المرجح أن تؤدي بالتغيرات البيئية عن طريق الأداء الاقتصادي والهجرة إلى الصراع العنيف. (Hauge & Ellingsen (2001), Gleick (1993) يجدون بعض الأدلة على أن ندرة المياه يمكن أن تؤدي إلى نزاع مسلح. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التحليلات التجريبية المنهجية إلى أن المياه العابرة للحدود ترتبط بصراعات منخفضة المستوى، ولكن ليس بحروب مائية كاملة. وعلى النقيض من هذه الدراسات، أفاد كل من: (Kalbhenn (2012), Dinar & al (2007), Wolf (2002), Yoffe & al (2003) أن الدول تميل إلى التعاون بدلا من القتال على مواردها المائية المشتركة، ومعظم النزاعات الدولية للمياه ليست حروب كاملة، بل توترات دبلوماسية (Bernauer, T., Böhmelt, T., & Koubi, V. 2012).²³ كما تبين البحوث أن الأنهار المشتركة قد تؤدي على حد سواء إلى زيادة الصراع والتعاون (Klem, B., & HILDERINK, H 2004).²⁴ لكن ندرة المياه لم تؤدي قط إلى أن تكون نزاع دولي مسلح بل حافز للتعاون (Klem, B. 2003).²⁵ ويقول Steve Lonergan: "إذا كانت هناك إرادة سياسية من أجل السلام، فإن المياه لن تكون عائقا. إذا كنت تريد أسباب للقتال، والمياه تعطيك فرص واسعة" (Hopp, J. F. 2011)²⁶ وفيما يتعلق بالصراع الداخلي، يدرس (Hauge & Ellingsen, 1998) آثار تدهور الأراضي، وندرة المياه العذبة، والكثافة السكانية، وإزالة الغابات على الصراع الداخلي في الفترة 1980-1992. ويجدون أن جميع هذه العوامل لها آثار مباشرة وإيجابية على حدوث النزاع. (Theisen, 2008) يظهر أن نتائج (Hauge & Ellingsen, 1998) لا يمكن تكرارها حتى مع البيانات الأصلية. وأن مستوى عال جدا من تدهور الأراضي يزيد من خطر نشوب حرب أهلية. ويخلص إلى أن "ندرة الموارد الطبيعية لديها قوة تفسيرية محدودة من حيث العنف الأهلي".

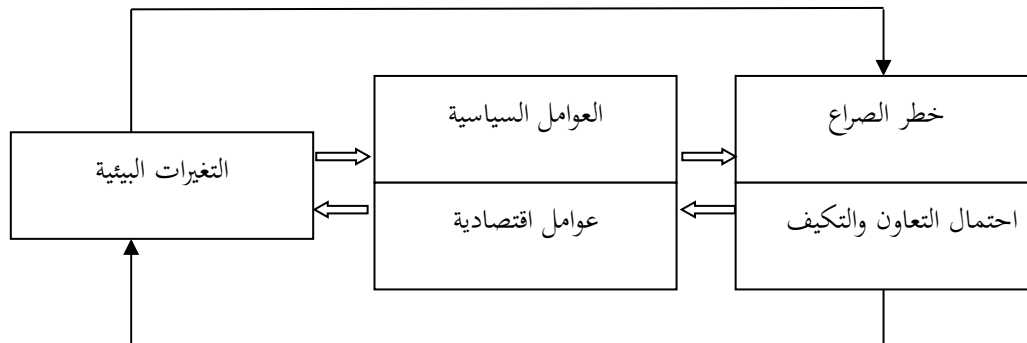
(Raleigh & Urdal (2007) ; Hendrix & Glaser (2007) درس كيف تؤثر العوامل التي يفترض أنها تتعلق بتغير المناخ، مثل تدهور الأراضي وتوافر المياه العذبة، على احتمال نشوب نزاع أهلي في أفريقيا. وجدوا أن ندرة المياه فقط تزيد بشكل كبير

من احتمالات الصراع. ويدرس Hendrix & Glaser (2007) أيضا تأثير التغيرات المناخية القصيرة الأجل (التباين بين السنوات في هطول الأمطار) على اندلاع الصراعات الأهلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأفادوا بأن التغيرات الإيجابية في هطول الأمطار تقلل إلى حد كبير من مخاطر النزاع في السنة التالية. وجد Burke (2009) وآخرون ارتفاع درجات الحرارة في أفريقيا بين عامي 1981 و 2002 له أثر إيجابي كبير على بداية الحرب الأهلية. وأفادوا بأن زيادة درجة الحرارة بمقدار 1 درجة مئوية تزيد من خطر نشوب حرب أهلية بنسبة 4.5 بالمائة خلال نفس العام. من ناحية أخرى، يظهر Buhaug (2010) أن هذه النتيجة ليست قوية للمواصفات النموذجية البديلة. ويخلص أيضا إلى أن تقلب المناخ، الذي يقاس على أنه نمو بين السنوات والانحراف عن المتوسط السنوي لهطول الأمطار ودرجة الحرارة، لا يتنبأ بالصراع الأهلي. وعلى نفس المنوال، لا يجد Theisen (2012) وآخرون، الذي يستخدم مختلف تدابير الجفاف مع السيطرة على الخصائص الاجتماعية والسياسية مثل السكان المهمشين سياسيا، أي تأثير للجفاف على الصراع الأهلي في أفريقيا. وخلصوا إلى أن العامل الحاسم للنزاع الأهلي هو مدى التهميش السياسي والاقتصادي للمجموعات العرقية بدلا من القضايا البيئية. كما أن، (Brückner & Ciccone 2010) لا يجدان أي تأثير هام لنمو الأمطار على بداية الحرب الأهلية (Bernauer, T., Böhmelt, T., & Koubi, V. 2012).²⁷ (Østby 2011) وآخرون، لا يحصلون على أدلة بوجود تأثير ضغط الأرض على العنف في المحافظات الاندونيسية. وبالمثل، (Theisen, 2012) لا يجد أن ضغط الأرض يؤثر على الصراع المدني في كينيا. أخيراً (Meier & Bond, 2007) يقررون أن زيادة الكساء النباتي بدلا من ندرة هو إيجابي مع حدوث الهجمات المنظمة.²⁸ وعند البحث في الحالات التي تؤدي الندرة إلى نزاع لعل السبب أن غالباً ما ينظر الأفراد والجماعات العرقية والحكومات إلى السيطرة على الموارد الشحيحة على أنها لعبة محصلتها صفر، فهم يتنافسون فيما بينهم على الملكية، لكن يمكن أن تمتد المنافسة بسهولة لتتحول إلى صراع.²⁹ فقد أسهمت حقوق الصيد في النزاعات بين انكلترا وأيسلندا في ثلاث حروب سمك القد، على الرغم من أن النزاعات تم تسويتها في نهاية المطاف من خلال الوسائل الدبلوماسية.³⁰ من حيث الحصول على موارد الطاقة هناك العديد من المؤسسات التي تتوقع زيادة المنافسة. وقد تكون المنافسة غير عنيفة أو قد تؤدي إلى زيادة التوترات ومن ثم زيادة العنف المحلي. ومن الأمثلة الأخرى على الطلب على الموارد الطبيعية أن يولد العنف الداخلي، زيادة مشتريات الصين من النفط السوداني. وأنها تشتري معظم إنتاج السودان من النفط. وزعمت هيئة الإذاعة البريطانية أن الصين تساعد السودان عسكرياً، من خلال توفير الذخائر والمعدات والتدريب، في الجهود الرامية إلى الحفاظ على علاقات ودية مع مورد استراتيجي رئيسي (أندرسون، 2008). ومع ازدياد الطلب على الطاقة، من المتوقع أن يتنافس على السيطرة على الطاقة والموارد الخام (Gendron, R., & Hoffman, E. 2009).³¹ وضمن دراسة الإيكولوجية السياسية، ركز عدد قليل من الباحثين على ندرة النفط وصلته بالنزاع، مع استثناء مايكل كلير. حالياً هناك المزيد من الأدلة التي تشير إلى أن وفرة الموارد تدفع للصراع، ولكن على المدى الطويل هناك علامات على أن الاعتماد وزيادة ندرة الموارد يمكن أن تصبح أكثر انتشاراً في الصراعات. ويوجد ثلاثة عناصر تميز الصراع المعاصر المرتبطة بندرة والاعتماد على النفط والتي يمكن أن تؤدي إلى الصراع العنيف: الخصائص الفيزيائية للنفط. والنزاعات العنيفة بين الدول التي تنطوي على تدخل عسكري؛ عدد كبير من المناورات الجيولوجية الإستراتيجية غير العنيفة بين الدول بهدف الوصول إلى إمدادات النفط على المدى الطويل (Robin, S. 2005).³² من خلال سلسلة من دراسات في المعهد الاتحادي السويسري للتكنولوجيا، جاء المشروع إلى استنتاجه الرئيسي، أن التدهور البيئي هو عامل يسهم في الصراع العنيف. قد يكون بمثابة سبب، ومع ذلك المرور إلى عتبة العنف يعتمد بالتأكيد على العوامل الاجتماعية والسياسية وليس على درجة التدهور البيئي. واستناداً إلى دراسات الحالة النوعية، يشير المعهد إلى أن الوصول إلى التنمية هي العامل

الأساسي في تفسير الصراع البيئي (Klem, B. 2003)،³³ والذي يحدث عندما تأخذ المجموعات القوية في المجتمع وتسيطر على الموارد الشحيحة، بصورة متزايدة، مما يجبر المجموعات الضعيفة إلى هجرة إلى المناطق الهامشية (المناطق الهشة مثل سفوح التلال والغابات المطرية المدارية والمناطق المعرضة لخطر) بسبب التدهور البيئي. ومن الأمثلة على ذلك هايتي، ولاية تشياباس في المكسيك وباكستان ورواندا وغالبا ما يشار إلى هذه المناطق أو الدول لإثبات كيف أدى التهميش البيئي إلى الهجرة الذي ينتج عنها نشوب نزاع داخلي عنيف (De Koning, R. 2008).³⁴ إن العلاقة بين الصراع العنيف (على الصعيدين الوطني والدولي)، وتدهور البيئة أو الندرة هي قضية سياسية متزايدة ذات الصلة على الصعيد الدولي (Rainer, 2004). وكان التدهور البيئي لفترة طويلة انشغال علماء الاجتماع، وكثير منهم نظر إلى أن النتيجة المنطقية لمثل هذا التدهور هو الصراعات العنيفة أو الحرب .

يقول (Johan Galtung, 1982) أن "تدمير البيئة قد يؤدي إلى المزيد من الحروب على الموارد، وأشار إلى أن الآثار البيئية تجعل البلاد أكثر هجومية لأنها قد ترغب في تعويض العجز من خلال توسيع في الخارج، وإخفاء التلوث، والحصول على موارد جديدة". كما يشير (Rainer, 1989) إلى أن التدهور البيئي يعيق الجانب الأكثر أهمية للأمن الدول من خلال تفويض النظم الطبيعية التي يعتمد عليه كل نشاط بشري. وأحد أهم الأمثلة على ذلك التي أخذت نطاق واسع، إشكالية الصراعات المحلية التي تنشأ بسبب الإجهاد المائي والتغير في استخدام الأراضي، وعدم الاستقرار في توافر الغذاء والطاقة في العديد من البلدان النامية (Amber, H. Lyla, M.) (2015).³⁵ ويمثل الشكل التالي الآثار التي تنجم من خلال التغيرات البيئية سواء بناحية إيجابية (التعاون) أو سلبية (الصراع).

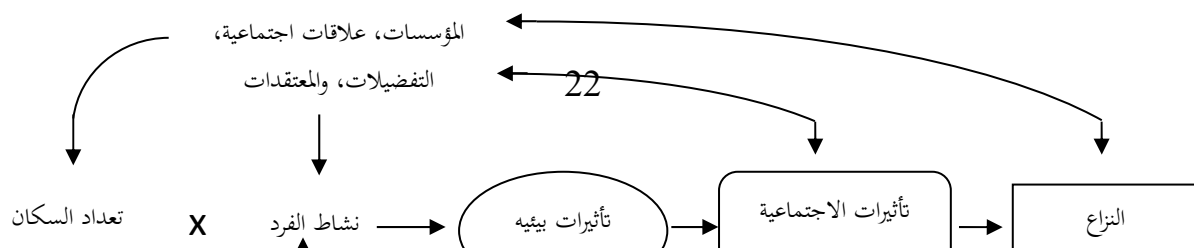
شكل 4: الآثار غير المباشرة للتغيرات البيئية على الصراع والتعاون.



Source : Bernauer, T., Böhmelt, T., & Koubi, V. (2012), op-cit, p05.

وقد تؤدي هذه الآثار البيئية إلى آثار اجتماعية، في المقابل، قد تسبب هذه الأخيرة إلى عدة أنواع معينة من الصراع الحاد، بما في ذلك نزاعات ندرة بين البلدان، اشتباكات بين المجموعات العرقية، والحروب. يشير الشكل رقم (05) أن الأثر الكلي للنشاط البشري على البيئة في منطقة إيكولوجية معينة بشكل رئيسي دالة على اثنين من المتغيرات: أولاً: المنتج من مجموع السكان في المنطقة والنشاط البدني للفرد الواحد؛ والثاني: ضعف النظام البيئي في تلك المنطقة لتلك الأنشطة معينة. النشاط للفرد، في المقابل، هي وظيفة من الموارد المادية المتاحة (التي تشمل الموارد غير المتجددة مثل المعادن ومصادر الطاقة المتجددة مثل المياه والغابات والأراضي الزراعية) وعوامل فكرية، بما في ذلك المؤسسات، والعلاقات الاجتماعية، والأفضليات، والمعتقدات يظهر الشكل أيضا أن الآثار البيئية قد تسبب في آثار اجتماعية وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى النزاع.³⁶

شكل 5: التغيرات البيئية للنزاع الحاد.



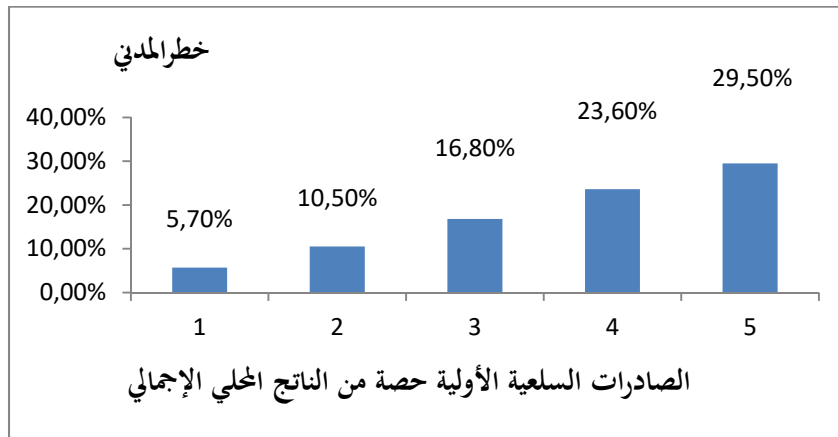
Source : Homer-Dixon, T. F. (1991). op-cit, p86.

كما ينبغي توضيح مسألة مهمة وهي أن الصراع بحد ذاته يساهم في ندرة الموارد، على سبيل المثال، تشير مجموعة متزايدة من البحوث إلى أن الصراعات في حد ذاتها تسهم في تدهور البيئة، لأسباب تتصل بشكل غير مباشر بالقتال. وأحد الطرق التي يحدث بها ذلك هو أن تشريد النازحين واللاجئين الدوليين يضع ضغوطا إضافية على الموارد والبنية التحتية المحلية. ففي عام 2005، كانت تنزانيا موطناً لرباع أكبر عدد من اللاجئين في العالم. واستضافت تنزانيا اللاجئين لعدة عقود، ولاسيما اللاجئين البورونديون والكونغوليون. وقد لوحظ في تقرير أصدرته مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في عام 2008، وهو أن إزالة الغابات وتدهور موارد الغابات قد تم الإبلاغ عنها باستمرار في غرب تنزانيا، حيث يوجد معظم اللاجئين. وأدى السكان الإضافيين إلى جانب نقص الهياكل الأساسية البشرية إلى تفاقم الأوضاع البيئية. وأبلغ عن زيادة حرائق الغابات وندرة المياه والحصاد غير القانوني في أربع قرى، وإن لم تكن جميع الأنشطة الضارة بيئياً تعزى إلى اللاجئين (بيري، 2008). والحالة في غينيا لها نفس القدر من القلق. وقد استضافت غينيا آلاف اللاجئين الفارين من الصراعات في سيراليون وليبيريا. ويوجد اللاجئون في كل من المناطق الحضرية والريفية. وكنتيجة مباشرة لاستضافة الكثير من اللاجئين، تم تعديل العائدات المحلية حول استخدام الأراضي. وقد أدى ارتفاع الطلب على الأراضي الصالحة للزراعة بشكل كبير إلى زيادة إزالة الغابات وتقلص موارد المياه. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2000).³⁷

من جهة أخرى، يعتقد علماء البيئة السياسيون عموماً أن الوفرة (الجشع)، وليس الندرة (التظلم)، هي السبب الرئيسي للصراع في الموارد الطبيعية. كما يشار إلى نظرية الصراع المتعلقة بوفرة الموارد الطبيعية باسم "مفارقة الوفرة" أو "لعنة الموارد". وتشير البحوث التي أجروها إلى أن البلدان الغنية بالموارد تريد بنسبة 20 بالمائة عن الحرب التي تشنها البلدان التي تعاني من ندرة في الموارد. ففي حالة وفرة الموارد، تحصل الحكومات على "الإيجارات" من الموارد الطبيعية مثل النفط والآثار السلبية على الحكم والمجتمعات يمكن أن تكون هائلة. من خلال تأثير "المستأجر"، يمكن للحكومات أن تعتمد على التحويلات المالية من إيجارات الموارد، بدلا من الحوكمة، للحفاظ على نظامها. وتعتبر الإيجارات من النفط "ذات أهمية متباينة في مخاطر النزاع". يمكن للدخل المتولد عن صادرات النفط أن يخلق شبكة متشابكة بين الحكومات والشركات الخاصة، بل وحتى في بعض الحالات منظمات حرب العصابات، فضلا عن تعزيز نظام رعاية، وفي بعض الحالات إطالة أمد الصراع.³⁸ وقد تنشئ علاقة مباشرة وغير مباشرة بين وفرة الموارد والصراعات. مباشرة، يمكن أن توفر للجماعات الوسائل والدوافع للقتال، سواء التحريض وإطالة أمد الصراع. بل أيضا لإثراء أنفسهم. وبالإضافة إلى هذه المفاهيم التقليدية للصراع لاحظ المؤلفون أيضا الحالات التي توجد فيها حركات المتمردين بتمويل صراعاتهم من خلال بيع أو تجارة ما يسمى "الغنائم، العقود الآجلة" أي الحقوق المستقبلية للموارد التي لم تخضع بعد للبيع إما إلى شركة أجنبية أو حكومة مجاورة. وبطريقة غير مباشرة، يمكن أن تؤثر إيرادات الموارد الطبيعية تأثيرا سلبيا على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلاد. فتقلل من حوافز الحكومة على الابتكار وتنويع الاقتصاد، وتؤدي

إلى الإفراط في تقدير العملة الوطنية (التي تؤثر سلبا على صادرات الموارد) وترك الاقتصاد عرضة لصدمة الأسعار في أسواق السلع. ومن الناحية السياسية، قد تقوض عائدات الموارد استجابة مؤسسات الدولة. فتكون آليات المساءلة ضعيفة، مما يزيد فرص الفساد، والحد من نفقات القطاع العام وإلحاق الضرر بمصادقية الحكومة.³⁹ قد اختبر (De Suissa, 2000) المواقف المعارضة من أولئك الذين يجادلون بأن وفرة الموارد الطبيعية حافزا للنزاع وأولئك الذين يجادلون بأن الندرة تدفع الصراع. وقد اختبر عمله الآثار غير المباشرة لندرة الموارد المتجددة من خلال قياس تأثيرها على النمو الاقتصادي وتطوير البشرية والمؤسسية. ويجد أن وفرة الأصول تحت الأرض لديها سبب مباشرة على النزاع المسلح داخل الدول، بغض النظر عن مكان وجود هذه الموارد، مما يوحي بأن "وعاء العسل" من الموارد الوفيرة هو محدد رئيسي للصراع الأهلي.⁴⁰ أي كلما كان المورد أكثر وفرة، كلما ازدادت المنافسة في الحصول على مورد معين والتحكم فيه. وعلى وجه أدق، فإن الحجة هي كما يلي: كلما زاد العائد الاقتصادي، كلما زادت المنافسة، زادت احتمالات نشوب صراع عنيف.⁴¹ منذ نهاية الحرب الباردة، ازداد الاهتمام بتحليل الصراع في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل توسعا مطردا. واستنادا إلى النظرية القائلة بأن مستويات كبيرة من إيجارات الموارد الطبيعية بالنسبة للدخل تولد مستويات غير متناسبة من البحث عن الإيجارات. ومن المفترض أن يزيد هذا من مستوى النزاعات التوزيعية، مما يزيد من وقوع الحرب الأهلية ومستويات الفساد. وهناك أدلة مقنعة على أن وفرة المعادن تسبب في حد ذاتها صراعا، ووجود بعض الأدلة على أن بعض أنواع الموارد الطبيعية قد تسهل إطالة أمد الحرب حالما ينشب الصراع.⁴² ويكشف الرسم البياني رقم (01)، عن وجود علاقة بين الصراع ووفرة،⁴³ وذلك في مجموعة من البلدان ذات الدخل المنخفض.

رسم بياني 1: الموارد الطبيعية ومخاطر الحرب الأهلية في البلدان ذات الدخل المنخفض.



Source : Klem, B., & HILDERINK, H (2004), op-cit.,p26.

ونجد من الأدلة، دراسة أجراها (Collier & Hoeffler، 2004) توصلنا إلى أن دولة لا تملك موارد طبيعية هناك فرصة 0.5 بالمائة لأن تتعرض إلى حروب أهلية، بينما دول يشكل إنتاج الموارد الطبيعية 25 بالمائة من إنتاجها المحلي الإجمالي هناك احتمالية 23 بالمائة لأن تتعرض لصراعات أهلية بسبب الإغراء الكبير الذي تجده هذه البلدان للسيطرة على تلك الموارد.⁴⁴ كما تظهر بحوث أن البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية يزداد احتمال تعرضها لحرب أهلية 10 مرات عن البلدان الأخرى.⁴⁵ (2009) Østby, Nordås & Rød يقررون أن ودائع الماس يؤثر إيجابيا في بداية الصراع. (Ross, 2006) أيضا يحصل على دليل على أن الإيجارات من إنتاج الماس ترتبط بالحرب الأهلية الانفصالية، في حين لا يؤثر على مدة الصراع. وعلاوة على ذلك، (Humphreys, 2005) يرى أن حجم إنتاج الماس يرتبط بشكل إيجابي مع الحرب الأهلية.⁴⁶ فقد ساعدت الموارد الطبيعية، بما في

ذلك الألماس وأشجار الخشب، في اندلاع الحرب الأهلية في ليبيريا وسيراليون أثناء فترة التسعينيات. وكان يتم تهريب الألماس من سيراليون إلى ليبيريا ومنها إلى السوق العالمي. وفي منتصف التسعينيات، تراوحت صادرات ليبيريا الرسمية من الألماس بين 300 مليون إلى 450 مليون دولار أمريكي سنوياً. وقد أطلق على هذه الألماسات "ألماسات الدم".⁴⁷ في السنوات الثلاث الأولى بعد الحرب، بلغت قيمة صادرات الماس من 10 ملايين دولار في عام 2000 إلى 75 مليون دولار في عام 2003، ليصل إلى 141 مليون دولار في عام 2005، بعد أن وقعت سيراليون على عملية كيمبرلي سنة 2003.⁴⁸ وعلاوة على ذلك، يجري حالياً شن عدة حروب من الموارد في السودان ونيجيريا. وقد وصفت إحدى هذه الحرب على الموارد بأنها "أشد الصراعات دموية منذ الحرب العالمية الثانية" في تقرير صدر مؤخراً عن المشروع الكافي (2009).⁴⁹ ومن أمثلة العنف المرتبط بالسيطرة الحكومية على النفط: الكونغو - برازافيل وكولومبيا والعراق والكويت واليمن. وتشمل الصراعات الناجمة عن الحركات الانفصالية: أنغولا والشيكان ونيجيريا والسودان. وقد توصل "كولير وهوفلر" إلى استنتاج مفاده أن وفرة الموارد تخلق أربعة شروط، يمكن أن تزرع بذور الصراع الأهلي. وهي تشمل انهيار النمو الاقتصادي، وانخفاض التحصيل العلمي، وفوج كبير من الشباب العاطلين عن العمل، والاعتماد المرتفع على الموارد. وقام هذين الآخرين مع "إيان بانون"، بإجراء بحوث إحصائية على وجه التحديد لدراسة تأثير النفط على الصراع. في البلدان النامية حيث تمثل عائدات الموارد الطبيعية أكثر من 50 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، فوجدوا حدوداً خطراً لزيادة الحرب الانفصالية بنسبة 38 بالمائة تقريباً. وإذا كان البلد لديه النفط يزيد من المخاطر إلى 100 بالمائة. كما أدت أبحاث كولير إلى استنتاج أنه "إذا كان النفط يمثل تمرد فمن المؤكد تقريباً أن يكون انفصالياً".⁵⁰ ومع ذلك، لا يزال هناك بعض الجدل بشأن نوع وموقع الموارد فضلاً عن خصائص الصراع. فيما يتعلق بالنفط، (Humphreys, 2005) يدل على أن إنتاج النفط سنوياً في بلد ما يرتبط بشكل إيجابي في بداية الحرب الأهلية. وبالمثل، (Ross, 2006) بأن الربيع النفطي والغاز يرتبطان بقوة بمخاطر الصراع في فترة ما بعد 1970. أما (Soysa & Neumayer, 2007) وجدوا ارتباطاً بالإيجارات الطاقة من النفط بالحرب الأهلية، ولكن ليس واسع النطاق. من ناحية أخرى، (Østby, Nordas & Rød, 2009) باستخدام المتغيرات ثنائية التفرع للدولة منتجة للنفط ومصدرة للنفط، وجد دعم ضعيف للدعاء بأن النفط يؤثر على بداية الحرب الأهلية. وأخيراً، (Brunnschweiler & Bulte, 2009) وجدوا أن الاعتماد على الموارد لا تؤثر على الحرب الأهلية. ووفقاً (Collier & Hoeffler, 2004, 1998) وفي الآونة الأخيرة، (Basedau 2009) (& Lay, 2009)، أن الاعتماد على النفط له تأثير على شكل حرف U على خطر نشوب حرب أهلية مع ثروة من الموارد الكبيرة للفرد الواحد أي أن الوفرة مرتبطة أقل مع العنف. هذه النتيجة تتماشى مع الحجة القائلة بأن ثروة الموارد يمكن أن تستخدم للمشاركة في إعادة توزيع واسع النطاق، وإنشاء جهاز أمني فعال. وكذلك (Thies, 2010) يلاحظ أن معظم السلع الأساسية، بما في ذلك النفط، تميل إلى تعزيز قدرة الدولة. ويؤكد كل من (Collier & Hoeffler, 2004, 2005; Collier, Hoeffler & Rohner, 2009) أن الموارد وسيلة لتمويل الحرب والمتمردين، أي أن ثروة الموارد تساهم في الصراع من خلال خلق فرص التمويل للمتمردين، وبالمثل، يمكن للثروة الموارد الطبيعية إما تحول الدولة إلى هدف أكثر جاذبية للمتمردين فترتبط السلطة السياسية مع الإيجارات من استخراج الموارد (Fearon & Laitin, 2003; Besley & Persson, 2011; Mitchell & Thies, 2012)، أو أنها يمكن أن تجذب النزاعات الانفصالية من الناحية المالية للمناطق الغنية بالموارد.⁵¹ حيث ساعدت تجارة الألماس (سيراليون وليبيريا) في تمويل جماعات المتمردين والحروب المتواصلة. فالموارد الطبيعية يمكن أن تلعب دوراً هاماً في النزاعات المسلحة وقد كانت في أحوال كثيرة وسيلة لتمويل الحرب، كما أن النزاعات المسلحة تم استغلالها أيضاً كوسيلة للوصول إلى الموارد (Le Billion, 2001) ويمكن

أن تدمر الموارد البيئية.⁵² في إيرادات الموارد الكبيرة تعمل على إنشاء حافز القتال وتكوين سلطة التي تمكنهم من القدرة لنهب. فمثلاً استخدمت هذه الإيرادات لتمويل مباشر للجهات الحكومية الفاعلة في الحروب الأهلية، كما في حالة أنغولا قبل 1992، وحتى إذا لم يكن هناك أي نزاع، ما زالت تميل إلى توليد مستويات أعلى بكثير من الإنفاق العسكري. وفيما يتعلق بالنفط على وجه الخصوص، يمكن استخدام عائدات النفط لشراء معدات دفاعية من البلدان المستوردة الرئيسية خصوصاً الولايات المتحدة التي تعتمد على منتجاتها (Oweiss, 1974).⁵³ كما أن العديد من الصراعات العنيفة اندلعت جزئياً بسبب وفرة الموارد في عدد من الدول الأفريقية، وأدت الموارد المعدنية المربحة - مثل النفط والماس والمعادن الهامة الأخرى - إلى إذكاء الصراع المستمر. فهي سيراليون، والكونغو، وليبيريا، وأنغولا قد عانت جميعها من حروب أهلية مروعة في العقود الأخيرة، وكان هناك عامل رئيسي في تلك الحروب وهو الماس. وقد دمرت الحرب جميع البلدان الأربعة بسبب النخب الحاكمة المفترسة التي تستخدم سيطرتها على الموارد لإثراء وتجهيز الجيوش المستخدمة للحفاظ على قيادتها.⁵⁴ حيث غالباً ما تكون جماعات المتمردين قادرة على ذلك بتمويل صراعاتهم باستفادة من قطاعات الموارد. هذا ما يسمى "لعنة الموارد".⁵⁵ كما ركز الاهتمام الدولي إلى حد كبير كيف أن "الماس الممول للصراع" يوجج الحروب الأهلية في أفريقيا. هذا النوع من التحليل لا ينطبق على سيراليون فحسب، بل أيضاً على الحروب الأهلية العنيفة والمطولة السابقة (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وفي أنغولا. ذلك أن المعادن الإستراتيجية مثل الماس والنفط والنحاس والذهب يوجج الحروب في أفريقيا لأن العائدات من بيعها يستخدم لشراء الأسلحة والمخدرات. وتنشئ صلة بين استغلال الماس والتواطؤ الإجرامي بين الحلفاء الدوليين، والنخب السياسية في أفريقيا، وأمرأ الحرب من جهة والشركات متعددة الجنسيات من جهة أخرى. ويصف تعبير "الماس الممول للصراعات" التي تنبع من الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون القوات التي تقاتل للإطاحة بمشروع دولي والحكومة المعترف بها. ويوسع بعض المحللين التعريف من الماس الممول للصراعات ليشمل تلك التي تنشأ في المناطق التي تسيطر عليها القوات الحكومية التي تتاجر بالماس غير المشروع. والعنصر الحاسم في تعريف الماس الممول للصراعات هو الدور الذي تؤديه تجارة الماس غير المشروعة في تأجيج الحروب في إفريقيا. وهو دور تقوم به الشبكة الإجرامية غير العادية، والبعض يستخدم مصطلحات "الماس الدم" و"ماس الحرب" لوصف عملتهم.⁵⁶ يقدر أن الماس الممول للصراعات مثل حوالي 4 بالمائة من إنتاج الماس في العالم. كما استخدم المتمردون الماس الخام غير المشروع لتمويل الصراعات في أنغولا وليبيريا وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو.⁵⁷ مما يؤدي في الأخير، الحكومات التي ضعفت من قبل النزاع الداخلي تصبح "أرضاً خصبة" لجميع أشكال العمليات غير المشروعة، مثل الكثير من البكتيريا في البرك القديمة.⁵⁸

وفرة الموارد أو الاعتماد قد يؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة لأن ثروة الموارد عادة ما يجعل الحكومات تخفف من إنشاء جهات تداخلية اجتماعياً لفرض الضرائب. وهذا بدوره غالباً ما ينطوي على مستوى منخفض جداً من القدرة البيروقراطية للإدارة السلام المجتمعي، ويؤيد هذا كل من: (Auty, 2001; Torvik, 2002; Fearon & Laitin, 2003; Snyder & Bhavnani, 2005). أيضاً وفرة الموارد غير المتجددة لديها القدرة على جعل البلاد أكثر اعتماداً على أسواق السلع العالمية، والتي من المرجح أن تكون متقلبة. وهذا يجعل الدول التي تعتمد على الموارد عرضة للصدمات التجارية، والتي بدورها قد تزيد من خطر الصراع (Humphreys, 2005; Ross, 2006; Dal Bo, 2011). والاعتماد على وفرة الموارد أيضاً قد يفاقم المظالم التي تؤدي إلى الصراع إذا يتم التحكم في مورد معين من طرف مجموعة واحدة فقط (Wick & Bulte, 2006)، و يرى المواطنين توزيع الإيجارات المورد غير عادلة (Østby, Nordas & Rød, 2009; Murshed & Gates, 2005; Humphreys, 2005). وبالمثل، استخراج الموارد قد يدفع الصراع إذا أصبح السكان المحليين يشعرون بالإحباط أو في الهجرة من العوامل الخارجية

السلبية المصاحبة لعملية استخراج، مثل التلوث، ومصادرة الأراضي، (Ross, 2004a; Humphreys, 2005).⁵⁹ ونتيجة أن الصراع يزيد الاعتماد على استخراج الموارد (كقطاع افتراضي)⁶⁰ هذا من جهة. و من جهة أخرى إن الأوضاع المؤسسية للمجتمعات المعنية، وهيكل ونوع السلطة السياسية، فضلا عن الآليات العالمية العاملة والسياق التاريخي لا تقل أهمية عن توافر الأراضي أو المياه فعليا، إن لم يكن أكثر، في تفسير الصراعات وحلها.⁶¹

2. وفرة الموارد وعلاقتها بترسيخ الأنظمة أو النخبة الفاسدة في الحكم.

نشأة هذه الفكرة يمكن إرجاعها لأول مرة إلى مهداوي (1970)، الذي أشار إلى أن عائدات النفط في دول الشرق الأوسط تشكل مصدر خارجي لاستيلاء المباشرة على الإيجارات من قبل الحكومات، وبالتالي جعلها غير خاضعة للمساءلة أمام المواطنين. وأكد آخرون ما طرحه مهداوي من أفكار عن هذه العلاقة. وتعتبر هذه العلاقة السببية بين الاعتماد الموارد الطبيعية والتسلط واسعة النفاذ في الأدبيات. فهي تشمل مجموعة كبيرة من دراسات، منها أوراق السياسات التي تنتجها مؤسسات المعونة المتعددة الأطراف، والكتب شعبية العالمية في السياسة والاقتصاد، والمقالات في وسائل الإعلام. كل هذا زاد من حقيقة أن هناك "لعنة الموارد". بدءا من المقال الذي كتبه (Ross, 2001)، وقد استخدم العديد من العلماء الأطر لفحص فرضية أن النفط والغاز والمعادن تسبب الاستبداد. وعلى الرغم من الاختلاف في التفاصيل، فإن الغالبية العظمى نتائجها كانت تنسجم مع الفرضية (على سبيل المثال، Aslaksen 2010، Jensen and Wantchekon 2004، Goldberg, Wibbels, and Myukiyehe 2008، Smith 2007، Ramsay n.d.; Ross 2009، Papaioannou and Siourounis 2008، Wantchekon 2002). وفئة قليلة جدا تجد نتائج ضد الفرضية (Herb 2005)، أو أن تأثير الموارد الطبيعية على نوع النظام مشروط على عوامل أخرى (Dunning 2008).⁶² وقد فكر علماء الشرق الأوسط بعناية حول الآليات السببية بأن الثروة النفطية تؤدي إلى استمرار الحكم الاستبدادي. ولم يوجد توافق في الآراء حول هذه الروابط السببية، على الرغم من ثلاث حجج شائعة. يمكن أن تسمى الحجة الأكثر شعبية "تأثير الضرائب" أنه عندما تستمد الحكومات إيرادات كافية من بيع النفط، فمن المحتمل أن تفرض ضرائب على سكانها على نحو أقل أو لا تفرض إطلاقا، ويصبح الجمهور أقل عرضة للمطالبة بالمساءلة. ويمكن تسمية آلية سببية ثانية باسم "أثر الإنفاق": الثروة النفطية قد يؤدي إلى إنفاق أكبر على المحسوبة، مما يؤدي بدوره إلى تخفيف الضغوط الكامنة للمؤسسات. والحجة الثالثة هي أن عائدات النفط توفر للحكومات القدرة على منع تشكيل الفئات الاجتماعية مستقلة عن الدولة، التي لديها سبب للمطالبة بالحقوق السياسية (Ross, 2000).⁶³ على سبيل المثال استخدمت الموارد الطبيعية في اندونيسيا لتعزيز مختلف أبعاد قدرة الدولة الجديدة. وقد وفرت إيرادات الموارد الطبيعية أساسا ماليا قويا لتعزيز سلطة الدولة، في حين وفرت سياسات الموارد الطبيعية وسيلة هامة لإبراز قيم وأولويات النظام الجديد في المجتمع بأسره.⁶⁴

هناك جدل أن الثروة تنشئ الطابع المركزي وأن هذه الوفرة في الموارد الطبيعية يؤخر التغيير السياسي ويرسخ الأنظمة. وتظهر مجموعة من الأعضاء، تستولي على إيجارات الموارد الطبيعية وتستخدمها في إنشاء شبكات المحسوبة، التي توطد سلطتهم. ويقال إن هذه النخب لديها مصالح خاصة قوية في الحفاظ على الوضع الراهن، وبالتالي تعمل على قمع الانتقادات والمنافسين السياسيين المحتملين (Beblawi and Luciani, 1987). دراسات أخرى تميز بين الدول "النموية" و"الجشعة": قد يكون لكلا دولتين الحكم السلطوي أو الاستبدادي، لكن يتميز النوع الأول "الدول النموية" ببنية بيروقراطية ونخبة من شأنها تطوير البلاد، في حين أن الثانية النخبة فيها تنهب ثروات وموارد الدولة مما يجعل عدم وجد أي محاولة تذكر في التنمية. وفي بعض البلدان في مرحلة مبكرة من التنمية، وفرة الموارد الطبيعية تضعف بشكل ملحوظ المؤسسات، وعد شفافية المالية العامة و يكون الفساد من النخبة البيروقراطية متفشيا

(Mkandawire, 2001). وهكذا فإن البيروقراطية والافتقار إلى الإدارة اللازمة لتوزيع الثروة ، يمهّد الطريق للنهب وتولد الجشع. هذا الوصف لهذه الظاهرة يتفق مع ملاحظات حول الميل إلى وضع الاقتصاد الذي تهيمن عليه النخبة. وباختصار، فإن النخب الحاكمة تنتزع أفضل العروض لأنفسهم أو تتطلب خفض كبير عن تلك التي تم الحصول عليها من قبل الآخرين، وبالتالي إضعاف وتبديد القدرة التنافسية، وفي الأخير تنشئ آلية ذاتية للتعزيز المركزية وسياسية تخدم هذه النخبة.⁶⁵ كما يوجد عدد من العوامل التي تفسر الاعتماد على الموارد ونشوء الاستبداد. على سبيل المثال، الذين ورثوا الدول الضعيفة يجدون أنفسهم أمام مشكلتين رئيسيتين الاحتياجات المالية الملحة وآفاق زمنية قصيرة. وبالتالي فإنها قد تختار للبحث عن الموارد استخراجها بمعدلات مرتفعة اليوم للحصول على الإيجارات اللازمة من أجل البقاء السياسي، بدلا من حفظ هذه الموارد ليوم غد.

(Manzano and Monaldi 2008) يشيرون إلى أن احتياطي النفط في العالم يتركز خاصة في تلك الدول التي تعاني من ضعف القدرات ومثل أي عدد من الدراسات قد أظهرت، ضعف قدرة الدولة سبقت على اكتشاف النفط أو المعادن الأخرى في تلك البلدان على سبيل المثال، (Haber, Razo, and Maurer 2003). ونظرا لأن البلدان الأساسية التي ترتبط فيها المؤسسات مع أنظمتها، فمن المرجح أن ضعف قدرة الدولة على نحو مشترك يؤدي إلى كسلهم ويستنتج بالتالي الاشتراك في الاستبداد وارتفاع مستويات الاعتماد على الموارد. وفي دراسة لـ (HABER, Stephen et MENALDO, Victor (2011) التي تغطي الاعتماد المالي من 1800 إلى عام 2006، الذي يسمح من ملاحظ البلدان قبل وبعد أن أصبح منتجي النفط والغاز، أو المعادن، من خلال التركيز على كبار المنتجين أن تظهر التباين في التنظيم السياسي. واختاروا 18 دولة : 16 منتجي النفط والغاز و 2 من منتجي النحاس الرئيسية في العالم. الدول المنتجة للنفط والغاز تتمثل في المكسيك، فنزويلا، الإكوادور، ترينيداد وتوباغو، ونيجيريا، أنغولا، اندونيسيا، إيران، الجزائر، البحرين، غينيا الاستوائية، الغابون، اليمن، عمان، الكويت، والنرويج. أما منتجي النحاس فهما الشيلي وزامبيا. فكانت نتائج تشير إلى أن الاعتماد على النفط و الموارد المعدنية لا تشجع الدكتاتورية على المدى الطويل. والعكس هو الصحيح. وهذا لا يعني أن لا تكون هناك حالات محددة التي كانت فيها الإيجارات الموارد قد ساعدت على الحفاظ على الدكتاتورية.⁶⁶

أن طريقة الاعتماد المالي للدولة غير متناسب مع عائدات النفط مما يؤثر على قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات وهذا مرتبط ارتباطا وثيقا بما سبق. على سبيل المثال، (Karl, 1997) يركز على الآثار السياسية والاجتماعية للعائدات البترول، ففي فترة الرخاء وبفضل هذا الدخل تركز السياسة على الإنفاق مما يقلل من قدرة الحكومة على بناء دولة ناجحة. في الوقت نفسه، تطوير الصناعات الاستخراجية يثير التوقعات الشعبية، الأمر الذي شكل ضغطا على الحكومات لاتخاذ القرارات بسرعة. هذا التسرع وسوء تنسيق عملية صنع القرار حتما يؤدي إلى اتخاذ قرارات سيئة بشأن كيفية إنفاق عائدات يمكن إدخال تشوهات في الاقتصاد لان فرصتهم اقل للتكيف الطبيعي. وفي الوقت نفسه، فان زيادة الثروة يمكن أن تضعف الحذر والعناية الواجبة ويجعل "الخيارات الصحيحة" تبدو أقل أهمية. ويؤكد ذلك أن الاستثمارات التي قامت بها الحكومات الغنية بالموارد الطبيعية غالبا ما تعجز عن تطوير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد. ومن الطبيعي الإعلان عن اكتشافات تجارية من النفط والغاز والمعادن يثير حتما التوقعات بين السكان. هذا يعني أن الحكومات تحت ضغط فورا لنشر الإيرادات بسرعة. وفي الوقت نفسه، ترى الحكومات تدفق الإيرادات كوسيلة لحل مشاكل الاقتصاد الكلي المختلفة وبالتالي مساعدتهم على إعادة انتخابها. وإذا كان البلد هو حكومة الكليتوقراطية⁶⁷، تدفقات الإيرادات السريعة تنشئ وعاء من المال لنهب في أسرع وقت ممكن.⁶⁸ على سبيل المثال (Tornell and Lane, 1999، Lane and Tornell, 1996) يسلط الضوء على شر هذا

الأثر. في غياب واضح لحقوق الملكية، الموارد الطبيعية تدخل مشكل التحالفات وتشجع الطمع والسعي وراء الربح. كذلك (Mansoorian, 1991) و (Mansano and Rigobon, 2001) يقولون بأن الدول الغنية بالموارد الطبيعية لديها ميل إلى الاقتراض المفرط، خاصة إذا كانت الموارد تجلب ثمنا باهظا في الأسواق الدولية. و من المعروف، أن هذه الموارد معرض للنفاذ أو انخفاض في سعرها، وفي نهاية المطاف ومع الأزمات المالية تكون لها عواقب وخيمة على النمو الاقتصادي. ويمكن للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية أيضا أن تقع في خطأ بناء دولة رفاه مستدامة عند نفاذ الموارد الطبيعية بها. ولعل المثال الأكثر ملائمة بالموارد الطبيعية في توليد سياسات سيئة، هو عندما يتولد ضغط سياسي لحماية قطاعات التصدير (من غير الموارد) من قوة المنافسة الدولية، فيتضررون من التقدير الحقيقي لسعر الصرف الناجمة عن صادرات المواد الطبيعية. وبالتالي الاعتماد الموارد الطبيعية تلعب دورا في الحفاظ على السياسات التجارية التقييدية في مكان، والتي بدورها قد تضر آفاق النمو.⁶⁹ ومن خلال الحجج التي سبقت لعل القاسم المشترك يتمثل في الاستخدام المتزايد الغير مخطط للموارد الطبيعية ونتيجة هذا الاستخدام غير مخطط، وصلت الموارد الطبيعية إلى مرحلة تناقص الغلة، وظهرت آثار سياسية تتمثل في الصراع المستقبلي المتوقع بين الدول على استحواذ على الموارد الطبيعية.⁷⁰ وفي الغالب نجد المنظورين الأكثر شيوعا يستخلصون أن ندرة الموارد (ومعظمها من الموارد المتجددة) مثل المياه الغابات الصيد ، وأن وفرة الموارد (معظمها فيما يتعلق بالموارد الغير متجددة) يسبب الصراعات.⁷¹

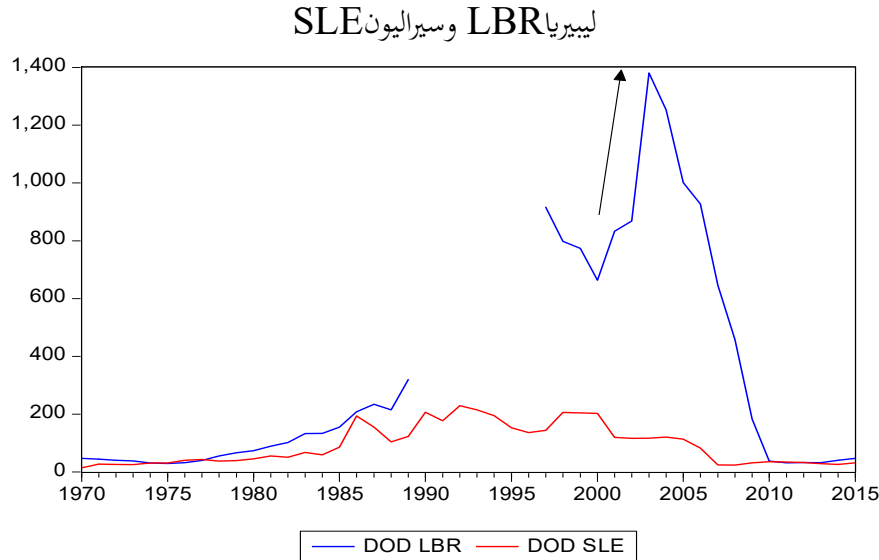
3. اثر الصراعات على الاقتصاد:

يمكن أن تسهم الموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي والعمالة والإيرادات المالية. غير أن كثيرا من البلدان الغنية بالموارد والموارد التي تعتمد على الموارد هي في الواقع، تتسم بمعدلات نمو محيية للآمال، وتفاوت شديد، وفقير واسع الانتشار، وسوء الحكم، وزيادة خطر العنف الأهلي.⁷² وإن عدم الاستقرار السياسي يقطع الطريق عن الإصلاحات الاقتصادية التي نحتاج إليها لتحفيز النمو، والذي ينتج عنه كذلك بطء النمو وارتفاع عجز المالية العامة، وهو ما يزيد من الضغوط على الحكومات والتوترات الاجتماعية.⁷³

تؤثر الصراعات على النشاط الاقتصادي من خلال عدة قنوات. فالصراعات تخفض أرصدة رأس المال البشري والمادي من خلال وقوع الضحايا، وعمليات نزوح السكان الكبيرة، وتدمير البنية التحتية والمباني والمصانع. وقد تتسبب في اضطراب أساليب الإنتاج وطرق التجارة. ونظرا لأن الصراعات تخلق شعورا بعدم اليقين، فإنها تتسبب في إضعاف الثقة. ومع تراجع أرصدة رأس المال البشري والمادي تنخفض كذلك معدلات النمو الممكن. وغالبا ما تقع أعباء الصراعات على كاهل الفقراء والفئات الضعيفة، نظرا لأن الضغوط الجديدة على الموازنات العامة على سبيل المثال نتيجة (زيادة الإنفاق على البنود الأمنية والعسكرية، أو بالنسبة للبلدان المجاورة نتيجة معالجة شؤون اللاجئين) غالبا ما تزامم النفقات الاجتماعية أو تخفض جودة الخدمات العامة.⁷⁴ ومن الأمثلة على مقدار الخسائر التي تنتج من خلال هذا الصراع، نتائج حرب بين ليبيا و سيرايلون في نهاية الحرب في عام 2002 كان هناك أكثر من 50000 قتيل و 20000 مشوه، ونزح ثلاثة أرباع السكان في سيرايلون وحدها.⁷⁵ لقد عانت سيرايلون من تكاليف اجتماعية واقتصادية رهيبة نتيجة لحربها الأهلية والقتال على مراقبة الماس. تحت غطاء الحرب ارتكب المتمردون جرائم بشعة ضد الإنسانية في شكل قتل واغتصاب وتشويه. وقد أدت الحرب بين 1991 و 1999 إلى مصرع أكثر من 75 ألف شخص وتسببت في أن يصبح 500 ألف من سكان سيرايلون لاجئين وشردوا 4.5 مليون شخص.⁷⁶ وصنفت سيرايلون سنة 1991 كأسوأ مكان في العالم للعيش.⁷⁷ وخلال هذه الفترة أيضا، تعرض اقتصاد سيرايلون للغش من ملايين الدولارات على شكل ماس غير مشروع.⁷⁸ وكان تأثير ذلك الصراع مدمر على اقتصاد البلاد، حيث خفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى نحو 40 بالمائة عن مستواه السابق. ويعيش حوالي 64 بالمائة من السكان البالغ عددهم 3.8 مليون

نسمة تحت خط الفقر القومي، بينما يعيش 48 بالمائة منهم في فقر مدقع،⁷⁹ وبلغت ديون ليبيا غير المسددة في مجموعها 4.7 مليار دولار في نهاية يونيو 2007⁸⁰ أنظر شكل رقم (07) ارتفاع شديد لديون.

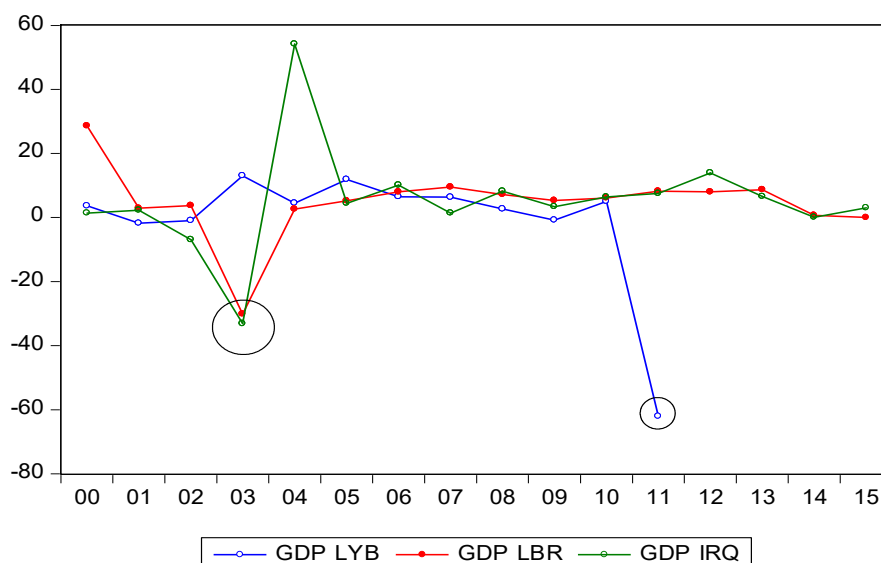
شكل 7: أرصدة الدين الخارجي (DOD) 1970-2015 (% من إجمالي الدخل القومي)



المصدر: من طرف الباحثين باستعمال برنامج EViews بناء على معطيات البنك الدولي.

وخلال الحرب العراقية الإيرانية تضررت جميع محطات في الخليج، وبعد بدء الحرب على العراق في عام 2003، تعرضت خطوط الأنابيب العراقية للعديد من الأعمال التخريبية،⁸¹ وتؤكد التحاليل التجريبية أن الصراعات العنيفة لها آثار سلبية ملحوظة على الأداء الاقتصادي الكلي. تشير التقديرات، على سبيل المثال، إلى أن البلدان التي كانت في حالة صراع خلال الخمس سنوات الماضية عانت من تراجع الناتج بنسبة قدرها 2.25 نقطة مئوية سنوياً في المتوسط من جراء الصراع.⁸² وفي ليبيا أدى ذلك إلى هبوط قيمة الدينار إلى نصف قيمته الرسمية. وتراجعت قيم الصادرات من 48.9 مليار دولار في عام 2010 إلى 19.2 مليار دولار في 2011. وقيمت الواردات من 24.6 مليار دولار إلى 14.2 مليار دولار خلال نفس الفترة.⁸³

شكل 8: نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) (2000-2015)



المصدر: من طرف الباحثين باستعمال برنامج EViews بناء على معطيات البنك الدولي.

وتأثر الصراعات على السياحة والاستثمار الأجنبي، ويمكن يتضح ذلك بما كانت نتيجة تفاقم الصراعات في الآونة الأخيرة في الشرق الوسط جراء التنافس على الموارد الطبيعية،⁸⁴ فكان للصراع الدائر في ليبيا أثر حاد على النشاط الاقتصادي، نظرا لاعتماده الشديد على الهيدروكربونات، بحجم يتجاوز 70 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من 95 بالمائة من الصادرات،⁸⁵ فأثناء الانتفاضة الليبية، هبط إنتاج النفط هبوطاً شديداً من 1.8 مليون برميل إلى 22 ألف برميل فقط في يوليو 2011.⁸⁶ وقد أسفر ذلك الصراع عن تداعيات كبيرة على المستوى العالمي وعلى البلدان المجاورة. وأدت خسارة الصادرات النفطية الليبية إلى حدوث نقص مؤقت في الإمدادات إلى السوق العالمية. وكانت ليبيا تستضيف حوالي 1.5 مليون من العمالة المهاجرة، وترتب على عودة المهاجرين إلى بلدانهم انخفاض تحويلاتهم المالية وزيادة أعداد العاطلين الكبيرة بالفعل في البلدان المجاورة للليبيا. وبشكل أعم، أدى تكثف الإضرابات الإقليمية بسبب الصراع في ليبيا إلى إبعاد السياح والمستثمرين الأجانب عن المنطقة.⁸⁷ ومثال آخر على هذا، توقفت صادرات العراق من النفط إلى الأردن منذ يناير 2014 وانخفضت صادرات تركيا إلى العراق (نحو 8 بالمائة من مجموع صادرات تركيا).⁸⁸ ومنعت الحرب الإيرانية-العراقية، والغزو العراقي للكويت، وغزو الولايات المتحدة للعراق، وانعدام الأمن والاستقرار اللذين أعقبا ذلك، هذه البلدان من مباشرة الاستثمارات الضرورية في قطاعاتها النفطية. وحدت العقوبات التي فرضت على ليبيا والعراق والسودان من وصولها إلى التكنولوجيا الاستثمارات الأجنبية، وأعاقت توسيع القدرة الإنتاجية. وفي العراق، آخر النزاع الداخلي الذي استمر منذ عام 2003، القرارات المتعلقة بالاستثمارات والتنقيب. وأسفرت الاضطرابات السياسية التي اجتاحت العالم العربي منذ نهاية العام 2010 عن خسائر في إنتاج النفط خلال العامين 2011 و2012. وفاقم وقف إنتاج النفط في جنوب السودان عام 2012، على اثر انفصال البلاد عن الشمال الفقير بالنفط، نواقص الإنتاج في المنطقة.⁸⁹ وهذا أثر آخر عن ما تخلفه هذه الصراعات، فالتهور الواضح للموارد الطبيعية لجزيرة إيستر (تشيلي) بواسطة سكانها، والصراع الناتج عن ذلك بين العشائر والزعماء يقدم توضيحاً حياً لمجتمع دمر نفسه بالاستغلال المفرط للموارد النادرة (Diamond, 2005) فهذا التهور يرتبط بالصراعات المدنية مثل منطقة دارفور في السودان، حيث أدى إزالة الغطاء الشجري الموجود حول عيون الماء إلى تدهور الأراضي منذ 1986 (Huggins 2004) وهو ما نتج عنه نشوب صراع مع المجتمعات الزراعية المستقرة في المنطقة (UNEP 2006a) وفي البلدان التي خرجت مؤخراً من الحروب، مثل أنجولا، تحول الألغام الأرضية دون استخدام الأراضي في الأغراض الإنتاجية مثل الزراعة وتؤدي الصراعات والعنف والاضطهاد إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان المدنيين بشكل

منتظم، وتجبر ملايين الناس على اللجوء إلى المناطق الاقتصادية والبيئية الحدودية داخل البلدان وعبر الحدود الدولية. وليس ثمة شك في أن ذلك يؤدي أحياناً لعقود، إلى تدمير سبل العيش والتنمية الاقتصادية المستدامة وكذا قدرات المجتمعات والأمم، ويسهم الفقر الناشئ عن ذلك، والذي يرتبط غالباً بقلّة الموارد الطبيعية أو تدهورها، بشكل مباشر في تدني مستويات الرفاهية البشرية وارتفاع مستويات القابلية للتأثر.⁹⁰ فقد ارتفعت نسبة الملوثات في العراق 11 مرة مقارنة بعام 1987 مع موت ثلثي أشجار النخيل، بسبب الحروب والإهمال والجفاف والأمراض،⁹¹ ويرتبط الضرر البيئي أيضاً إلى قضايا حقوق الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية المحلية وقد تنجم عن الصراعات المجتمع التي يمكن أن يتحول إلى أعمال عنف، كما في نيجيريا والاكوادور وبابوا غينيا الجديدة. هذا الجانب من لعنة الموارد يميل إلى أن تكون مهمة في الأدبيات الاقتصادية، والذي بطبيعته لديه توجه قوي نحو اثر الاقتصاد الكلي الإجمالية. ويتعزز هذا الإهمال بسبب الافتقار لبيانات الاقتصاد الكلي على مستوى المحافظات المتاحة في العديد من البلدان.⁹²

الخاتمة:

لعل هذا العمل الوجيز، يبرز خطر الصراعات وأثره على النشاط الاقتصادي، وأن وفرة الموارد في الغالب تؤثر على حدته أكثر من تأثير الندرة. وأن الدول الغنية بالموارد الطبيعية إذ لم تحسن إدارة مواردها فستكون في وضعية أدنى مما تكون عليه دولة تمتلك قدراً محدوداً منها، والأكثر من ذلك ومن المؤسف أن أعباء هذه الصراعات تقع على كاهل الفقراء نظراً لأن الضغوط الجديدة على الموازنات العامة غالباً ما تزاخم النفقات الاجتماعية أو تخفض جودة الخدمات العامة، بمقابل تعمل إدارة الموارد بطريقة تساعد على التخفيف من حدة الفقر هي الأكثر فعالية لمنع نشوب الصراعات العنيفة، كما نجد أن "ندرة الأرض أو المياه ووفرة الماس أو النفط أو الغاز" ليسوا بدافع مباشر يؤدي إلى الصراع العنيف. لكنها عامل هام إضافة إلى عوامل أخرى (سياسية، ثقافية، اقتصادية) التي تولد العنف في نهاية المطاف، لذا لا ينبغي النظر إليها على أنها السبب الأساسي.

المراجع:

- ¹ Gleditsch, N. P. (2004). Beyond scarcity vs. abundance: a policy research agenda for natural resources and conflict. *Understanding Environment, Conflict, and Cooperation. United Nations Environment Programme.*
- ² Robin Solomon, (2005), Compare how the supply and the scarcity of natural resources influences the conduct of contemporary conflict, (rs342), IR5001.
- ³ Gendron, R., & Hoffman, E. (2009). Resource scarcity and the prevention of violent conflicts. *Peace and Conflict Review*, 4(1), 1-11.
- ⁴ Koubi, V., Spilker, G., Böhmelt, T., & Bernauer, T. (2014). Do natural resources matter for interstate and intrastate armed conflict?. *Journal of Peace Research*, 51(2), p. 228
- ⁵ Pal, T. (2003). WATER RESOURCE SCARCITY AND CONFLICT: REVIEW OF APPLICABLE INDICATORS AND SYSTEMS OF REFERENCE, technical documents in hydrology, PCCP Publications 2001-2003, series n°21,p5.
- ⁶ Koubi, V., Spilker, G., Böhmelt, T., & Bernauer, T. (2014). op-cit, p 228 .
- ⁷ Amber, H. Lyla, M. (2015), The new politics of scarcity: A review of political positionings, current trends and their socioeconomic implications Institute of Development Studies, Conference Paper, Resource Politics 2015, Institute of Development Studies , 9 – 7September 2015,p 6.
- ⁸ Klem, B. (2003). Dealing with scarcity and violent conflict. *Netherlands Institute of International Relations: Working Paper Series*, 24, p13.
- ⁹ Barbier, E., & Homer-Dixon, T. F. (1996, April). op-cit .p05.
- ¹⁰ Gendron, R., & Hoffman, E. (2009). op-cit, p. 1-11.
- ¹¹ Dorosh, P. A., & Babu, S. C. (2017). *From famine to food security: Lessons for building resilient food systems*. Intl Food Policy Res Inst.
- ¹² Koubi, V., Spilker, G., Böhmelt, T., & Bernauer, T. (2014). op-cit
- ¹³ Tamas, P, 2003 , op-cit , p5- p7.
- ¹⁴ Hamilton, A. (2003). Resource wars and the politics of abundance and scarcity. *Dialogue*, 1(3), 34-35.
- ¹⁵ The Environmental Literacy Council, Conflict & Natural Resources, Washington, DC 20006, 2015, <https://enviroliteracy.org/land-use/conflict-natural-resources/>.
- ¹⁶ Klem, B. (2003). op-cit, p9.
- ¹⁷ Amber, H. & Lyla, M. op-cit, p 15.
- ¹⁸ Klem, B. (2003). op-cit,p16.
- ¹⁹ Koubi, V., Spilker, G., Böhmelt, T., & Bernauer, T. (2014). op-cit, p. 229.
- ²⁰ Gendron, R., & Hoffman, E. (2009). op-cit, p. 1-11.
- ²¹ Hamilton, A. (2003). Resource wars and the politics of abundance and scarcity. *Dialogue*, 1(3), p 31.
- ²² Pal, T. (2003) op-cit, p1.
- ²³ Bernauer, T., Böhmelt, T., & Koubi, V. (2012), op-cit, p01-03.
- ²⁴ Klem, B., & HILDERINK, H (2004). *Dealing with Scarcity and Violent Conflict: Seminar Proceedings July 3 and 4, 2003*. Netherlands Institute of International Relations' Clingendael', p26.
- ²⁵ Klem, B. (2003), op-cit, p15.
- ²⁶ Hopp, J. F. (2011). *Conflict, cooperation, and viability interstate water resources and domestic water use in the Middle East* (Doctoral dissertation, Monterey, California. Naval Postgraduate School), p33.
- ²⁷ Bernauer, T., Böhmelt, T., & Koubi, V. (2012), op-cit, p03.
- ²⁸ Koubi, V., Spilker, G., Böhmelt, T., & Bernauer, T. (2014), op-cit, p229.
- ²⁹ تعليم على، دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة رقم 2 ، جويلية، 2010 ، ص01.
- ³⁰ The Environmental Literacy Council, Conflict & Natural Resources, Washington, DC 20006, 2015, <https://enviroliteracy.org/land-use/conflict-natural-resources/>.
- ³¹ Gendron, R., & Hoffman, E. (2009). op-cit, p 1-11.
- ³² Robin, S. (2005), op-cit, p09.
- ³³ Klem, B. (2003). op-cit, p13.
- ³⁴ De Koning, R. (2008). *Resource-conflict links in Sierra Leone and the Democratic Republic of the Congo*. Stockholm International Peace Research Institute [Stockholms internationella fredsforskningsinstitut](SIPRI), p01.
- ³⁵ Amber, H. Lyla, M. (2015), op-cit ,p13-45.
- ³⁶ Homer-Dixon, T. F. (1991). On the threshold: environmental changes as causes of acute conflict. *International security*, 16(2), p87.
- ³⁷ Gendron, R., & Hoffman, E. (2009). op-cit, p1-11.
- ³⁸ Robin, S. (2005), op-cit, p11.
- ³⁹ De Koning, R. (2008). op-cit, pp03-04.
- ⁴⁰ Pal, T. op-cit, p6.

- ⁴¹ Gendron, R., & Hoffman, E. (2009). op-cit, p. 1-11.
- ⁴² DiJohn, J. (2003). Mineral resource abundance and violent political conflict: A critical assessment of the rentier state model. *London: Development Research Centre. DESTIN Working Paper.*
- ⁴³ Klem, B., & HILDERINK, H (2004), op-cit, p26.
- ⁴⁴ محمد السلطان، نعمة الموارد: معوق التنمية في البلدان الغنية بالموارد، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية مصر، ع 4 (2011)، ص 379-380.
- ⁴⁵ CAROLINE ANSTEY, Échos du Conseil de sécurité des Nations Unies sur la fragilité et les ressources naturelles «Fonds monétaire international (FMI)», *SOUMIS LE MERCREDI, 03/07/2013.*
- ⁴⁶ Koubi, V., Spilker, G., Böhmelt, T., & Bernauer, T. (2014), op-cit, p. 232.
- ⁴⁷ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، توقعات البيئة العالمية، GEO4، البيئة من أجل التنمية، أكتوبر 2007، ص18.
- ⁴⁸ De Koning, R. (2008). op-cit, p06.
- ⁴⁹ Gendron, R., & Hoffman, E. (2009). op-cit, p. 1-11.
- ⁵⁰ Robin, S. (2005), op-cit.
- ⁵¹ Koubi, V., Spilker, G., Böhmelt, T., & Bernauer, T. (2014). op-cit, p. 232-233.
- ⁵² برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، توقعات البيئة العالمية، GEO4، مرجع سابق، ص18.
- ⁵³ Stevens, P., Lahn, G., & Kooroshy, J. (2015). *The resource curse revisited.* Chatham House for the Royal Institute of International Affairs., p32.
- ⁵⁴ The Environmental Literacy Council, Conflict & Natural Resources, Washington, DC 20006, 2015, <https://enviroliteracy.org/land-use/conflict-natural-resources/>.
- ⁵⁵ De Koning, R. (2008), op-cit, p01.
- ⁵⁶ David J.Francis, july-august 2001 the Courier ACP-EU , http://ec.europa.eu/development/body/publications/courier/courier187/en/en_073.pdf
- ⁵⁷ Ambassador J.D. Bindenagel, Former U.S. Special Negotiator for Conflict Diamonds, http://www.diamondfacts.org/index.php%3Foption%3Dcom_content%26view%3Darticle%26id%3D128%26Itemid%3D134%26lang%3Denglish
- ⁵⁸ Banat, A. B. (2002). Solving the problem of conflict diamonds in Sierra Leone: Proposed market theories and international legal requirements for certification of origin. *Ariz. J. Int'l & Comp. L.*, 19, 939.
- ⁵⁹ Koubi, V., Spilker, G., Böhmelt, T., & Bernauer, T. (2014). op-cit, p. 232.
- ⁶⁰ Brunnschweiler, C. N., & Bulte, E. H. (2009). Natural resources and violent conflict: resource abundance, dependence, and the onset of civil wars. *Oxford economic papers*, 61(4), 651-674.
- ⁶¹ Gendron, R., & Hoffman, E. (2009). op-cit, p. 1-11.
- ⁶² Haber, S., & Menaldo, V. (2011). *Do natural resources fuel authoritarianism? A reappraisal of the resource curse.* *American political science Review*, 105(1), p1.
- ⁶³ Pal, T. (2003), op-cit, p7.
- ⁶⁴ Charles, V. B., The Case Study of Indonesia, World Resources Institute, <http://www.homeridixon.com/projects/state/indon/indonsum.htm>, 20/04/2017.
- ⁶⁵ Stevens, P., Lahn, G., & Kooroshy, J. (2015), op-cit, p08.
- ⁶⁶ Haber, S., & Menaldo, V. (2011). op-cit, p2-26.
- ⁶⁷ فهو مصطلح يعني نظام حكم اللصوص. وهو نمط الحكومة الذي يراكم الثروة الشخصية والسلطة السياسية للمسؤولين الحكوميين والقلة الحاكمة، الذين يكونون الكرتوقراط، وذلك على حساب الجماعة، وأحياناً دون حتى ادعاءات السعي إلى خدمتهم. واللفظ مركب من مقطعين يونانيين؛ أولهما "كلبتو" (Κλεπτο) بمعنى لص، وثانيهما "قراط" (κρατ) بمعنى تحكم.
- ⁶⁸ Stevens, P., Lahn, G., & Kooroshy, J. (2015). op-cit, pp 09-32.
- ⁶⁹ Arezki, M. R., & Van Der Ploeg, F. (2007). *Can the Natural Resource Curse Be Turned Into a Blessing? The Role of Trade Policies and Institutions (EPub)* (No. 7-55). International Monetary Fund, p 03-04.
- ⁷⁰ متولي، طلعت عبد العظيم، البعد الضريبي للمحاسبة عن الموارد الطبيعية والبيئية: فعالية الحوافز الضريبية في مكافحة تلوث البيئة، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، مصر ع 1 (2001)، ص3.
- ⁷¹ Le Billon, P. (2001). The political ecology of war: natural resources and armed conflicts. *Political geography*, 20(5), P565
- ⁷² Mildner, S. A., Lauster, G., & Wodni, W. (2011). Scarcity and abundance revisited: A literature review on natural resources and conflict. *International Journal of Conflict and Violence (IJCV)*, 5(1), p156.
- ⁷³ LILI MOTTAGHI, *La région peut-elle inverser la spirale de la faible croissance et l'instabilité politique ?*, world bank, *SOUMIS LE MARDI, 11/02/2014.*
- ⁷⁴ ديفيد لومباردو، أفاق الاقتصاد الإقليمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، منطقة شرق الأوسط واسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2015، ص06.
- ⁷⁵ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2007)، مرجع سابق، ص51.
- ⁷⁶ Eric, J. (2002), Blood Diamonds: The Conflict in Sierra Leone, EDGE, <https://web.stanford.edu/class/e297a/Conflict%20in%20Sierra%20Leone.htm>.
- ⁷⁷ Banat, A. B. (2002). op-cit, p940.
- ⁷⁸ Eric, J. (2002), op-cit
- ⁷⁹ نشرة صندوق النقد الدولي، الجهود متعددة الأطراف: الصندوق يقرر مساندة ليبيريا بمنحها تخفيفاً للديون وتمويلاً جديداً، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، 2008 مارس 18، ص02.
- ⁸⁰ نشرة صندوق النقد الدولي (2008)، مرجع سابق، ص01.
- ⁸¹ سليم علي، دور خطوط أنابيب الغاز والبتترول في التعاون الإقليمي، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة رقم 2، جويلية 2010، ص09.
- ⁸² ديفيد لومباردو (2015)، مرجع سابق، ص07.
- ⁸³ رالف شامي وفريق من الخبراء، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، الطبعة العربية، صندوق النقد الدولي، 2012، ص05-06.
- ⁸⁴ سليم علي (2010)، مرجع سابق، ص05.

- ⁸⁵ أحمد درويش وسرحان شفيق ورالف شامي وجوشوا تشاراب، آفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، صندوق النقد الدولي، مستخرج من https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2011/mcd/10/menap1011_cha.pdf، ص 04، (تم الاطلاع 2016/05/05).
- ⁸⁶ رالف شامي، ليبيا مسار التعافي، لكن أمامها شوط طويلا من الجهود لإعادة البناء، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، 16 أبريل 2012، ص 02.
- ⁸⁷ أحمد درويش وسرحان شفيق ورالف شامي وجوشوا تشاراب، مرجع سابق، ص 04.
- ⁸⁸ فرانسيسكو بارودي وكارلو سدراليفيتش مع مساهمة من ألبرتو بيهار وباتريك بلاغريف وهارالد فينغر وين هانت، صندوق النقد الدولي، ص 19.
- ⁸⁹ يسام فتوح، لورا الكتيري، النفط العربي في السياق العالمي والمحلي، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2013، ص 30.
- ⁹⁰ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2007)، مرجع سابق، ص 18-302.
- ⁹¹ علي حاتم القرشي، جدوى التخطيط البيئي على تخصيص الموارد الاقتصادية في العراق ع(32)، 2014، ص 167.
- ⁹² Stevens, P., Lahn, G., & Kooroshy, J. (2015). *Op-cit*, p 10.